

دافع عن مضمون قانون المالية وكان السبّاق لتبريره

اتحاد سيدي السعيد ملكي أكثر من الملك

في غالبية بلدان العالم التي يعتبر فيها النشاط النقابي جزءا من الممارسة الديمقراطية، تلعب كبرى النقابات دور السلطة المضادة فتحسب لها الحكومة ألف حساب قبل اتخاذ أي قرار في الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية. أما في الجزائر، فإن الحكومة مطمئنة إلى كون النقابة المركزية ستقوم بأكثر مما هو مطلوب منها في تبرير القرارات السياسية اللاشعبية، وهو ما حدث في قانون المالية التكميلي 2009.



عبر الاتحاد العام للعمال الجزائريين عن دعمه المطلق للإجراءات التي تضمنها قانون المالية التكميلي، خاصة ما تعلق بإلغاء القروض الاستهلاكية لكنه انتظر منذ 22 جويلية تاريخ الكشف عن الإجراء في اجتماع مجلس الوزراء، إلى 11 أوت تاريخ صدور بيان من المركزية النقابية يبرر هذه الإجراءات. واللافت أن ما ساقه الاتحاد من حجج لإضفاء الشرعية والمصادقية على القرارات التي تعاقب بشكل واضح المواطن المستهلك بالدرجة الأولى، يفوق من حيث قوة الدافع عنها، المبررات التي عرضها وزير العمل ووزير المالية. أكثر من ذلك فإن النقابة سبقت الحكومة في الترويج لها. ومن بين ما جاء في تبريرات المركزية النقابية أن الإجراءات "يملئها انشغال رئيسي قائم على حماية التوازنات الاقتصادية، على الصعيدين الداخلي والخارجي بهدف ضمان الاستقلال الوطني وتنمية منظمة للاقتصاد الوطني". واعتبرت نقابة سيدي السعيد هذا الموقف، عاكسا لـ "مبادئها التي دافعت عنها دائما وبالتالي سوف لن تجحد عن هذا النهج مهما كانت الظروف". لكن على خلاف ما تعتبره المركزية النقابية مبدأ، لم تبد أية معارضة للقروض الاستهلاكية عندما قررت الحكومة اعتمادها في 2001.

ويوضح الاتحاد في بيانه، بأن الإجراءات "تنخرط بعمق في المسعى الاقتصادي للحكومة المستلهم من برنامج السيد رئيس الجمهورية للفترة 2010 / 2014 ، والذي رصد له غلاف مالي قيمته 150 مليار دولار". واعتبر القرض الاستهلاكي "خادما لمصالح اقتصاديات أجنبية" وأنه لا يساهم في تحقيق الهدف المنشود من برنامج الرئيس وهو إقامة اقتصاد منتج. وأضاف البيان الذي يتترك الانطباع بأنه صادر عن الحكومة وليس عن نقابة تدافع المكاسب الاجتماعية: "إن الاستعمال العقلاني للموارد المالية والحفاظ عليها، خاصة في الظرف الحالي المتميز بالأزمة الاقتصادية العالمية، ومواصلة التنمية الشاملة بإقامة اقتصاد يعتمد على موارد خارج الخروقات يتميز بالتنوع والتنافسية.. كل هذه المعطيات تشكل الزوايا الرئيسية للبرنامج الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، قررت السلطات العمومية بعث الاستثمار في فائدة القطاع الصناعي الذي دعمته بـ150 مليار دينار، كما دعمت القطاع الفلاحي بمبلغ ألف مليار دينار".

وأفاد الاتحاد في مبرراته لقرارات الحكومة الأخيرة، أن مضمون قانون المالية التكميلي "سيساهم في تحقيق أهداف البرنامج الرئاسي، ونسجل بارتياح الإبقاء على القرض العقاري"، الذي قال عنه وزير العمل الطيب لوح بأن المواطنين هم في حاجة إلى السكن أكثر مما هم في حاجة إلى سيارة، واعتبرته النقابة أهم العوامل التي تقود إلى النمو الاقتصادي. وأضاف في البيان ملخصا في جملة واحدة القرارات الحكومية: "وعلى كل فإن السلطات العمومية أخذت في الحسبان احتياجات المواطنين".



يس الجزائر: حميد: المصدر
2009